من يقف وراء أزمة الوقود في بابل؟

بابل / علاء خالد غزالة

لم يعد مشهد طوابير السيارات الطويلة غريبا في العديد من المدن العراقية، ومنها مدينة الحلة مركز محافظة بابل. ولم يعد الانتظار في تلك الطوابير طيلة يوم وليلة امرا يثير العجب، مادام المواطن المسكين يحصل على (تفويلة) لسيارته التي قد تكون مصدر رزقه، او انها ضرورية في تنقله ولا يستطيع الاستغناء عنها لاسباب شتى. حتى عدم الحصول على تلك (التفويلة) مع الانتظار لساعات طويلة بسبب نفاد المنتوج قبل وصول الدور الى المسكين، اصبح من الامور المعتادة.

ولكن على الجانب الاخر لكل محطة تعبئة وقود تقريبا توجد ساحات موازية، وبورصة تعرض فيها عبوات البنزين البلاستيكية والمعدنية، وحتى من خزانات السيارات القديمة. فاذا كنت مستعجلا، او لا تريد المجازفة بالوقوف في الدور، فما عليك الا التوجه الى احد الباعة ومساومته لتحصل على صفيحة بسعر يزيد على ٢٥ ضعف السعر الرسمي، وان كان عليك الحذر من الغش الذي قد يؤدي الى نتائج وخيمة على سيارتك، وعليك ان تقنع بالايمان المغلظة التي يقسمها لك البائع.

اسباب الازمة

غير ان البحث عن المسبب وراء هذه الازمة التي دخلت شهرها الثالث، بحالة من المد والجزر، لم يكن امرا هينا. فمن الاسباب المعروفة مثل اعمال التخريب للانابيب الناقلة للمنتجات النفطية وحرق الصهاريج التي تنقل تلك المنتجات ونهبها، الى الاسباب غير المعلنة مثل تواطؤ بعض اصحاب المحطات وبيع حصصهم خارج محطات التعبئة، وتواطؤ بعض عناصر الشرطة المكلفة بحماية تلك المحطات لتسريب المنتجات باستخدام سياراتهم الشخصية او العبوات البلاستيكية، حتى العاملون في بعض المحطات لم تخل ساحتهم من الاتهامات. بين هذه وتلك ضاع السبب وبقيت النتيجة المأساوية التي لا تبشر بانفراج قريب، حسب ما اكد لنا الدكتور خضير جاسم راشد صاحب (محطة تعبئة وقود الاثار) القريبة من مدينة الحلة، مضيفا "اننا نقوم بقطع وصولات من مديرية توزيع المنتجات النفطية في بابل ثم نرسل سياراتنا الحوضية لجلب المنتوج من مصفى الشعيبة في محافظة البصرة ومن ثم نقوم بتجهيز المواطنين في محطتنا". واشار السيد خضير جاسم الى انه من اصحاب المحطات القلائل الذين يفعلون ذلك، اذ ان غالبيتهم يعمدون الى بيع المنتجات النفطية خارج المحطات، وذكر لنا كيف انه أجر محطته لاحد الاشخاص بمبلغ ٢٥ مليون دينار لمدة شهرين، ثم اكتشف ان المستأجر لا يجهز المحطة بالمنتجات النفطية، وانما يعمد الى بيع الحصة خارج المحطة، مما حدا به الى اعادة مبلغ الايجار الى المستأجر والتراجع عن الصفقة. اذ ان السيد خضير جاسم يرفض مثل هذه التصرفات باعتبارها "سحتا وحراما نأبى ان نطعم عوائلنا منه". ولكنه واجه المصاعب بسبب توزيعه المنتوجات النفطية في محطته، اذ "تقوم دائرة النفط بفرض غرامة مالية على المحطة بمجرد ان يقوم احد المواطنين بالشكوى لديهم بدون اجراء تحقيق في صحة هذه الشكوى".

ويعتقد صاحب محطة الاثار ان وجود الشرطة قد يكون عاملا مساعدا في تفاقم الازمة بدلاً من ان يكون سببا في حلها. ويؤكد "في كل مرة استدعينا الشرطة بسبب الاختناق والزخم الكبير علينا، نفاجأ بان الشرطة تقوم بتزويد معارفهم واصدقائهم بالمنتوجات النفطية، بينما المواطنون يتفرجون ويتهموننا بالتواطؤ معهم لبيع المنتوج في السوق السوداء". ويفضل الدكتور خضير قوات الحرس الوطني على الشرطة في تنظيم توزيع المنتجات النفطية.

اشراف قوات الحرس الوطني على المحطات

وفي هذا الصدد فقد سبق ان قرر مجلس محافظة بابل ان تقوم قوات الحرس الوطني بالاشراف على المحطات الا ان هذا القرار رفض من قبل مديرية شرطة بابل بحجة عدم موافقة (القوات البولندية)، حسب ما افادنا السيد كاظم مجيد تومان عضو مجلس المحافظة، مضيفا "ان هذا القرار سيادي ولا يفترض ان تتدخل فيه القوات المتعددة الجنسيات".

بينما يرى السيد علي العبيدي مدير مكتب المفتش العام في بابل، الذي يقوم بالتحقيق في دعاوى الفساد في سلك الشرطة، ان الشرطة هي الجهاز المؤهل للاشراف على المحطات لانها "مدربة للتعامل مع المدنيين، حيث ان تنظيم عمل المحطات هي مسألة امن داخلي، خلافا لقوات الحرس الوطني الذين عليهم التعامل مع حالات الامن الوطني". غير ان السيد العبيدي يؤكد على ان "كلا الجهازين هما عراقيان وتدفعهما الروح الوطنية ولا فرق بينهما في اداء الواجب كل ضمن اختصاصه". وحول الاتهامات التي توجه الى بعض المنحرفين في جهاز الشرطة في هذا الشأن، قال السيد مدير مكتب المفتش العام "نقوم بالتصدي بحزم لكل الخروقات التي تحدث من قبل بعض رجال الشرطة، بالتعاون مع مكتب الشؤون الداخلية والسيد قائد الشرطة ومدراء الاقسام في مديرية الشرطة، بالعقوبات الرادعة حيث تمت معاقبة عناصر الشرطة التي ثبت انها تمارس التجارة بالمنتوجات النفطية، بناء على توصيات رفعناها الى قائد الشرطة". على ان السيد علي العبيدي يعتقد ان سبب الازمة في الوقود لا يعود فقط الى بعض الخروقات الحاصلة من رجال الشرطة وانما "ان هناك ايضا خروقات من قبل المواطنين انفسهم سواء كان بعدم الالتزام بالنظام ام المتاجرة غير المشروعة بهذه المادة، وذلك يعود الى ضعف الروح الوطنية، وقد تم التصدي لهذه الحالة بايقاع غرامات مالية مرورية استنادا الى قانون المرور تصل الى ٣٠,٠٠٠ دينار". ويرى السيد العبيدي ان هناك شحة حقيقية. في المنتوج اذ ان ما يرد الى المحافظة هو اقل بكثير من حاجتها الحقيقية ويضيف "كما ان عدم تزويد المحطات الاهلية والاقضية والنواحي يسبب عبءاً اضافيا على المحطات العاملة داخل مدينة الحلة".

ولكن الكثيرين لا يشاطرون مدير مكتب المفتش العام هذا الرأي فعلى الرغم من طوابير السيارات التي تصل الى كيلومترات عدة قرب محطات تعبئة الوقود، فان ازدحام الشوارع بالسيارات لم يشهد تقلصا ملموسا اذ ان البنزين متوفر في السوق السوداء. وهو ما نستنتجه من حديثنا مع السيد هادي يعقوب كزار مدير توزيع المنتجات النفطية في بابل الذي اكد لنا ان "هناك ازمتين، حقيقية ومفتعلة. الحقيقية هي التي اشار اليها السيد وزير النفط في لقائه مع قناة الشرقية (اعمال تخريب الانابيب، حرق الصهاريج،...الخ) اما المفتعلة فهي سوء التنظيم الناجم عن تدخل عناصر مختلفة في الحصول على الوقود بطرق غير شرعية ويتحمل جزءاً منها بعض المواطنين المسيئين.. ونحن نتخذ اجراءات صارمة بحق موظفي المحطات المخالفين تصل لحد عزلهم (أي نقلهم!!)" ولا يرى السيد مدير توزيع المنتجات النفطية ان جهاز الشرطة هو المسبب للازمة حيث ان "الشرطة لها دور كبير في امن المحافظة وامن المحطات" ولكنه يشير الى ان "دوائرنا قادرة على تنظيم تسلم وتسليم البنزين في المحطات واكثر قدرة على محاسبة الموظفين في حالة عدم وجود تدخل خارجي". ويؤكد السيد هادي يعقوب على ان الامن هو العنصر الحاسم في الموضوع بقوله "اعطني امنا.. أعطك منتجات نفطية"!

الامن سبب الازمة

أذن فالا من هو سبب الازمة، أفلا يمكن تخفيفها ان لم يمكن حلها؟ للوقوف على كيفية قيام المحطات الحكومية بتوزيع البنزين فقد زرنا محطة تعبئة الحلة الجديدة في منطقة باب المشهد بمدينة الحلة، حيث حدثنا النقيب محمد عبيد حسن مسؤول حماية المحطة عن آلية التوزيع قائلا "نقوم بتزويد السيارات الحكومية بالوقود من الساعة الثامنة الى الساعة الثانية عشرة صباحا ، حيث يبدأ تجهيز المواطنين لغاية الساعة التاسعة مساء، ومن هذه الساعة حتى الصباح يتم تجهيز سيارات رجال الشرطة الشخصية، وبواقع ٤٠ لترا لكل سيارة حكومية او اهلية". على اننا لاحظنا وجود سيارات مدنية في الفترة المخصصة للسيارات الحكومية وعند الاستفسار عن ذلك اجاب النقيب محمد "هذا صحيح حيث ان تلك السيارات تعود الى ضباط شرطة ولا نستطيع منعهم تجنبا للاحراج، كما ان قسما من اصحاب هذه السيارات لديه كتاب رسمي من دائرتهم". ولكننا لم نجد أي كتاب رسمي بصحبة اصحاب هذه السيارات المدنية، وقد شاهدنا بينها سيارات اجرة!!.

وشكا لنا الرائد عادل عبد الحسين المسؤول الامني للمحطة من ان المواطنين يقومون بجلب كتب من دائرة النفط لتجهيزهم بالوقود لمولداتهم حيث ان "المواطن خارج المحطة لا يرى الكتاب وانما يرى (الجليكان) يخرج بصحبة هؤلاء الاشخاص فيتهموننا بالتواطؤ معهم لبيع المنتوجات في السوق السوداء ولذلك فقد منعنا دخول أي (جليكان) حسب توجيهات السيد قائد الشرطة". ويضيف الرائد عادل "حبذا لو تم بناء ابواب خاصة لدخول وخروج السيارات مما يساعدنا على السيطرة على حركة السيارات"، وذكر لنا اسبابا اخرى في سوء التوزيع مثل عطل بعض المضخات...

اسباب سوء التوزيع

غير ان احد الموظفين، وقد طلب عدم ذكر اسمه، ذكر لنا ان "سبب سوء التوزيع ناتج عن عدم استمرارية المنتوج واعمال التخريب التي اوجدت سبيلا لبعض المنتفعين، ونجد الاعلام يركز على ظاهرة بيع المنتجات النفطية باعتبارها مسؤولية المحطات نفسها، الا انه مع الاسف فان وجود بعض المشرفين سواء من دائرة النفط ام من المحافظة او رجال الشرطة يؤدي الى استغلال مواقعهم بالقيام بتزويد الوقود مجاملة لاصدقائهم ومعارفهم. وحيث ان اغلب المشرفين هم من سكنة المدينة فأن لديهم الكثير من المعارف ويتعرضون الى احراجات متكررة". ويضيف هذا الموظف "لدينا مشكلة مع رجال الشرطة الذين يفترض ان تنحصر مهمتهم في حماية المحطات ولكنهم يتدخلون في صلب عملنا ويقومون بتزويد السيارات المدنية في الوقت المخصص لسيارات الشرطة".

ونعترف في نهاية جولتنا اننا خرجنا منها كما دخلنا، فقلة تجهيز المحطات بالبنزين بسبب الظروف المعروفة اوجد حالة من الضبابية التي يمكن ان تستغل من قبل ضعاف النفوس فرصة للكسب السريع على حساب المواطن الذي لم يعد يفهم كيف تتصرف الامور من حوله. ولكننا نتساءل هل غابت الروح الوطنية الى هذا الحد؟ ألسنا نتاج مجتمع شرقي يؤمن بالقيم ويقدسها؟ وهل ان تغييب القانون يتم بمستويات تفوق تلك التي نضعها في اعتباراتنا؟ هذا التساؤل الاخير مبني على معلومة تتناقلها بعض الاوساط وتؤكد ان هناك من يقوم ببيع المنتجات النفطية وتهريبها الى خارج العراق. فأن كان ذلك صحيحا فهل ان الازمة الحقيقية هي في المنتجات النفطية ام في الروح الوطنية للعراقي في عصر الحرية؟ وهل ان الاعمال التخريبية اشد وطأة من هذه الافعال؟ نحن نضع هذا الموضوع امام الحكومة العراقية ونؤكد ان التصدي للفساد على أي مستوى هو امر لا يقل اهمية عن التصدي للارهاب، بل قد يكون اهم اذا اعتبرنا انه وان كان نتيجة للارهاب، الا انه اشد اسلحته فتكا، وليس اقل نتائجه تخريب الروح الوطنية.

http://alaaghazala.logs.com

شعورنا بالمواطنة

كثر الحديث عن تدهور الوضع اللأمني والأولويات التي من الأجدى للحكومة وقوى الأمن إتخاذها لتفعيل الإجراءات الأمنية ووضع حد لكل أعمال العنف والجرائم ومن يقف وراءها. لكن الغريب في الأمر ان القليلين فقط هم الذين تنبهوا لأهمية أن يقدم المواطن العادي بعض الحلول الفردية التي قد تساعد الشرطة في تحسين واقع الظرف الامني.

نحن هنا لا نفترض الكثير ولا نطالب بإجراءات نعلم جيداً أن أمرها يقع خارج إمكانيات المواطن العادي ولكن شعورنا الحقيقي بالمواطنة يقتضي منا جميعا أن نظهر حرصنا وولاءنا الأصيل لهذا الوطن المعطاء الذي احتضن خطواتنا في الصغر والكبر وفي الرخاء والضراء.

أولى البديهيات في أي خطة أمنية أن يتعاون المواطن مع رجال الشرطة والأمن كي نضمن أداء أفضل لهما. الإبلاغ عن أي نشاط إجرامي أو مشبوه سيوفر علينا الكثير من الآلام والدماء والدموع التي قد تذرف لو فقدنا أحباءنا وأعزاءنا نتيجة عمل إجرامي يقوم به أعداء العراق والإرهابيون الدخلاء.

بدلا من التشكي ومضيعة الوقت في توجيه اللوم والعتاب لقوى الأمن العراقية علينا أن نساهم معها في ردع المعتدين. الطريق الأكيد للقضاء على موجة العنف والجريمة التي اجتاحت بعض مدننا هي الإبلاغ عن كل من يريد إيذاء أبناء العراق والنيل منهم وإيقاف مسيرتهم نحو بناء عراق ديمقراطي جديد يتسع صدره لكل أبنائه من زاخو إلى الفاو.

التستر على هولاء المجرميين أو محاولة التغاضي عنهم لن يجدينا شيئاً بل على النقيض سيشجع المجرمين على الإستمرار في نهش لحمنا وإراقة الدماء الشريفة الطاهرة.

إعتقال ومتابعة هولاء المجرمين سيضمن عودة البسمات إلى أطفالنا ويضمن لامهاتنا راحة البال ولنا العيش بسلام من دون خوف أو آلام.

حامد خليل

من قصص الارهاب وضحاياه

تحقيق وتفخيخ

الليلة الرابعة (الاخيرة)

منذ الصباح الباكر ليوم احتجازي الرابع دبت الحركة في المكان اصوات كثيرة عجلات تنتقل من مكان لاخر، رجال يروحون ويجيئون من امام غرفتي الصغيرة.

فتحت باب الغرفة دخل حشد من الملثمين حملوا عدة صناديق من جهة الشباك الذي يطل من غرفتي على كراج العجلات نظرت من خلال ثقب في زجاج احدى النوافذ المطلية بالصبغ الاحمر والتي تحجب الرؤية الى الداخل او الخارج، حملوا الصناديق واعيد قفل الباب. زحفت على ركبتي حتى اصبحت قرب الثقب الزجاجي تماما، يا للهول انهم يعملون جميعا كخلية نحل، منهم من يقوم بفتح كراسي العجلات والقائها على الارض، ومنهم من يفتح البطانة الداخلية للابواب ومجموعة اخرى تخرج مواد من تلك الصناديق وتضعها في تلك الاماكن المخصصة، ثم تعيد البطانات والكراسي والصناديق الخلفية لبعض العجلات وهناك من يعمل شبكة من الاسلاك المختلفة الالوان ويقوم بربطها بحذر شديد (انهم يفخخون تلك العجلات) انه يوم التفخيخ الذي ما شهدته في الايام الثلاثة المنصرمة. اعتقد ان كل المجاميع اليوم تعمل هنا في الموقع. استمر هذا العمل حتى حلول المساء. بدأت الحركة قليلة انصرف اغلبهم، وباب غرفتي اظن ان احدا قد حاول فتحه. نعم اتاني ملثم يحمل رغيف خبز وقيلاً من التمر ويلقي بمكبل في عرض الغرفة ثم يقترب مني فيأمرني بالنهوض والاستدارة الى الخلف وفعلت ما أمر ففك قيدي. وكبلني من الامام قائلا هذا من اجل ان تتناول سمك ثم اعيد قيدك على ما كان لأنني مشغول وليس لدي الوقت لاطعمك، ثم ولى واغلق باب الغرفة.

ما كانت لهفتي للطعام اكثر من لهفتي لمعرفة هذا المسكين الذي القاه وسط الغرفة وهم يتمتم بما لا ا فهمه فناديته هي هي فالتفت الي بقوة خائرة وقد نال منه التعذيب فافقده حتى القدرة على الكلام (اخوي شتريد عوفني بضيمي لخاطر الله).

بدأ الظلام يزداد حلكة في الغرفة فما عدت اراه لكني احسه واستطيع ان ا حدد مكانه فتناولت رغيف الخبز ووضعت بواسطة يدي التي تؤلمني حينما ارفعها الى فمي قطعة منه في فمي لكني والله ما استطعت ان اضعها وما دخلت جوفي حتى احسست بجوع هذا المسكين فاقتربت زاحفا منه وقلت: هاك هذه القطعة من الخبز فانا متأكد من انك جائع مثلي فقال: كيف، وانا كما تراني، أكل. قلت خذ هاك فمك فتحسست بصعوبة بالغة ووضعت جهة من رغيف الخبز في فمه فتناول قطعة ثم مددت يدي على تمرة واحدة واودعتها فمه ايضا وهكذا حتى تقاسمنا رغيف الخبز والتمرات دون ان نقذف النوى بداخلها ثم طلب مني ان اعاونه على ارخاء قيده الذي شده بقوة وقسوة بحيث حفر الحبل في يده مكانا كحالي، ووصلنا في محاولة الوصول الى فك قيده او ارخائه الى طريق مسدود فقد وقف الظلام حائلا دون الوصول لتحقيق ذلك.

سألته متى اتوا بك الى هنا وماذا كنت تعمل؟

قال:اعمل داخل احد المعسكرات الاجنبية في شركة قدمت الى العراق من اجل البناء ولعدم امكانية مباشرة اعمالها للظرف الامني دخلت في حماية المعسكر التي تباشر اعمالها بواسطة عراقيين وعلى نطاق ضيق فالقوا القبض علي منذ عشرة ايام وانا على هذا الحال بين الضرب والركل والتعليق في السقف الى المحاكمات المتواصلة حتى اليوم انهوا محاكمتي وصدر الحكم علي بالاعدام لكن لا اعرف متى سيفعلون، اتمنى ان يكون الان قبل غد فقد كرهت الحياة حقا ولا أريد العودة الى بيتي الا وانا جثة هامدة، وراح المسكين يسب كل شيء في العراق ويلعن يوم ولادته ويبكي وابكي معه حتى غفونا وصحونا على الباب وهو يفتح كان الوقت على ما اظن السادسة صباحا.

دخل اثنان من الملثمين، سألني احدهما: هل تعرف القيادة قلت كلا وسكت ثم ترك الباب مفتوحا وخرج فقدم بعجلة (BMWوفك قيدينا وقال لصاحبي هذه العجلة التي ستقودها واياك اياك ان تخل بالتعليمات التي قلناها لك، ركب صاحبي وراء المقود فجاء الملثم بسلك قوي حتى ربط قدمه على عتلة البنزين وربط فخذه الى الكرسي وامرني بمرافقته من الباب الثاني، ادار محرك العجلة صاحبي وجلست بجانبه وانطلق بهدوء تام حتى استوينا على الشارع المعبد وجدنا ان عجلتين خلفنا يلوح لنا من خلالها بغدارات سود مصوبة اتجاهنا امامنا عجلة واحدة فيها اثنان ايضا عدا السائق يفعلون كذلك.

سألت صاحبي (.....) ما الأمر، الى اين نذهب، من هؤلاء، هل تعلم؟ فأجابني اصمت لا تنظر الي حينما نتحدث انظر الى الامام فقط، ا سمع نحن في عجلة مفخخة في أي وقت تنفجر انت تجلس على مادة تي ان تي وبأيديهم الريمونت فلا تتحرك أية حركة تثيرهم تحين الفرصة عندما يكون ازدحام في الشارع افتح الباب وسألقي بك في الشارع او على الرصيف فتصاب خير من ان تموت معي، رغيف الخبز الذي تناولناه معا قد جعلني ابحث ردا له الله اعلم لعلي اكسب ثوابك فتنجو اما أن فقرأت الفاتحة على روحي منذ زمان بعيد اول ما القوا القبض علي يئست من الدنيا.

وبينما نحن هكذا اذ ازدحم الشارع بالعديد من العجلات.. الطريق شبه زراعي على جانبيه اشجار ومزارع ساعدنا ان نراهم خلفنا فصلت بيننا عجلة كبيرة. فنزل عن الشارع الى الرصيف وصرخ في وجهي اقفز اقفز مخففا السرعة بعض الشيء فالقيت بنفسي الى حيث لا ادري وما شعرت الا وانا اتدحرج من الرصيف الترابي العالي الى حفرة تحت الشارع مليئة بالماء.. وبقيت الى ان تأكدت انهم قطعوا مسافة بعيدة فزحفت على بطني واشرت وانا مستلق على الارض الى احدى العجلات المارة، اظن انها (كيا) باطراف اصابعي فتوقفت وحملني اثنان الى الكراسي الخلفية واوصلني صاحب (الكيا) وجزاه الله خيرا.

وزير التعليم العالي يعلن لـ (المدى)

٦٠٪ ارتفاع نسبة الرسوب في الجامعات العام الماضي وتوقع زيادتها العام الحالي

بغداد ـ اياد عطية

اعلن الدكتور طاهر البكاء وزير التعليم العالي لـ (المدى) ان نسبة الرسوب في الجامعات العراقية ارتفعت الى ٦٠٪ في العام الماضي وان جميع المؤشرات تدل على ارتفاعها في العام الحالي.. و عزا ذلك الى ان الطلبة الذين دخلوا الى الكليات العلمية وخاصة المجموعتين الطبية والهندسية كانوا غير مؤهلين.. وان المعدلات العالية التي حصلوا عليها في الامتحانات الوزارية واهلتهم للدخول في هذه الكليات غير متوازية مع كفاءاتهم.

واوضح ان الوزارة عممت تعليمات الى جميع الجامعات العراقية بضرورة التشدد مع طلبة المراحل الاولى خاصة بسبب الشكوك التي دارت حول احتمال حصولهم على معدلات عالية بطرق غير شرعية نتيجة الاخطاء التي رافقت سير الامتحانات الوزارية للعامين المنصرمين والتي اشارت الى حدوث عمليات غش واسعة في هذه الامتحانات كما اتخذت الوزارة جملة من الاجراءات الاخرى لهذا السبب من بينها تحديد عدد المقاعد في الدراسات الجامعية المسائية والغاء عدد منها..

وعبر الدكتور البكاء عن قناعته بأن الجامعات العراقية هي المصفى للطلبة الذين حصلوا على معدلات عالية بطرق غير مشروعة.. كما ابدى اسفه لان هؤلاء قد حرموا عدداً كبيراً من الطلبة المجتهدين كانوا احق منهم في الحصول على هذه المقاعد خاصة في الاختصاصات الطبية والهندسية..

والجدير بالذكر.. ان نتائج الامتحانات الوزارية في العام الماضي قد اثارت ردود أفعال واسعة بسبب حصول عمليات غش مما الحق غبنا بالعديد من الطلبة. كما رافق هذه الامتحانات حصول عمليات تواطؤ وتهديدات داخل القاعات الامتحانية الامر الذي سمح بحصول عدد كبير من الطلبة على معدلات عالية بطريقة غير مشروعة أهلتهم للدخول الى كليات لم يثبتوا كفاءاتهم فيها..